مقابلة

جورج شاهين

رئيس لجنة الحوار اللبناني - الفلسطيني: لا ربط بين خطوة جمع السلاح الفلسطيني والحقوق

فرضت عملية جمع السلاح الفلسطيني ووضعه في عهدة الجيش اللبناني في اعقاب القمة الرئاسية اللبنانية - الفلسطينية التي جمعت الرئيسين العماد جوزف عون ومحمود عباس، قراءة لحدث استثنائي لم يكن يخطر على بال احد. وهو امر انطلق على خلفية القناعة بأنه سلاح لم يعد يفيد برامج العودة ولا حتى تحرير فلسطين

لإلقاء الضوء على ما تحقق مما تم التخطيط له في مخيمات لبنان، والتحضيرات التي سبقت عمليات تسليم وتسلم السلاح الفلسطيني، بالتنسيق مع ممثلي السلطة الفلسطينية والجيش اللبناني، التقت "الامن العام" رئيس لجنة الحوار اللبناني - الفلسطيني السفير رامز دمشقية.

■ هل كنت تتوقع من موقعك اليوم ان نصل الى مرحلة جمع السلاح الفلسطيني كما الاسلحة الاخرى غير الشرعية؟

□ ابدا، لم اكن اتوقع الوصول الى هذه المرحلة. لسوء حظي، وربما لحسن الحظ التوصل الى هذه المرحلة بعد شهر على تولي مسؤولياتي، ذلك ان مهمتها الاساسية ادارة الحوار حول حقوق الفلسطينيين في لبنان المنتقصة منذ 77 عاما لاسباب عدة، منها الحروب على الاراضي اللبنانية ومعها الازمة المالية والنقدية وغيرها، وبقيت تشكل "تروما" (صدمة نفسية) مشتركة لدى الجانبين اللبناني والفلسطيني. الاول يخشى التوطين ويتذكر الثاني محطات مرتبطة بمجموعة من الحروب. طالما انها "تروما" من الجانبين، ستبقى مهمتنا ازالة هذه الهواجس والمخاوف بالحوار.

■ ما هي الظروف التي تحكمت بمهمتكم، هل هي داخلية ام انها اقليمية ودولية؟

□ في موضوع السلاح، ومنذ توليت مهمتي في مطلع نيسان الماضي، برزت الى الظروف الداخلية ظروف اخرى اقليمية ودولية ايضا لا يمكن اخفاؤها. جاءت زيارة الرئيس الفلسطيني محمود عباس الى بيروت، والقمة التي عقدها مع رئيس الجمهورية العماد جوزف عون، لتطلقا هذا المسار في الثلث الاخير من شهر ايار الفائت، خصوصا انها انتهت الى تفاهم على انه لم يعد هناك لزوم لهذا السلاح في لبنان. فهو لم يعد مفيدا لقضيتهم، ولا يقرب العودة الى ارضهم ولا حتى في تحريرها. عليه، توصلت القمة الى تفاهم على ضرورة وضع هذا السلاح في عهدة الدولة اللبنانية. في اليوم التالي للقمة، عقد لقاء في السرايا الحكومية برئاسة الرئيس نواف سلام والرئيس عباس اتفق خلاله على آلية للتسليم والتسلم في حضور المدير العام للأمن العام اللواء حسن شقير ومدير المخابرات في الجيش العميد طوني قهوجي. ثم استؤنفت الاجتماعات في السرايا بين مَن يمثل القوى العسكرية والامنية من الطرفين، وحددت مواعيد مبدئية منها ما كان في 15 حزيران، لكنها لم تتحقق بعدما عبر الجانب الفلسطيني عن اهمية اجراء عملية هيكلة ديبلوماسية وامنية.

ولما تم استبدال السفير اشرف دبور، ومعها المناقلات الامنية الى ان عبروا عن جاهزيتهم التامة، فكانت الخطوة الاولى صغيرة في مخيم برج البراجنة، ولا ننسى ما رافقها من تشكيك بعدما اعتبرها البعض مسرحية، لألف غاية وغاية. اما بالنسبة الينا، فقد كنا نعلم ان المهمة انطلقت وهي جدية. في المرحلة الثانية تسلمنا حمولة شاحنات عدة من الاسلحة المختلفة من ثلاثة مخيمات جنوب الليطاني بما لها من رمزية كبيرة، وهي الرشيدية والبص والبرج الشمالي. جاءت الدفعة الثالثة من برج البراجنة ومار الياس وشاتيلا، قبل ان نتسلم منتصف ايلول الماضي اسلحة مخيمي البداوي في الشمال وعين الحلوة في الجنوب. وقد زاد ما تسلمناه على اكثر من عشرين شاحنة. بالتأكيد هذه الدفعات ليست كل السلاح الفلسطيني، لكنها شكلت اكثرية الاسلحة الثقيلة لدى الفصائل المنضوية تحت لواء السلطة ومنظمة التحرير الفلسطينية، وبقي سلاح بقية الفصائل. لكن في النهاية، انه قرار الدولة اللبنانية التي قررت انهاء وجود هذا السلاح في معزل عن الجهات التي تمتلكه، وهو قرار واضح عبر عنه الرئيس عون في خطاب القسم كما ورد ذلك في البيان الوزاري لحكومة الرئيس سلام وصولا الى قرارات مجلس الوزراء في 5 و7 آب، وما انتهت اليه خطة الجيش في 7 ايلول لحصر السلاح. لذلك نحن مستمرون في هذه المهمة الى النهاية، فهم ضيوفنا وامنهم مسؤوليتنا.

■ وصفت قرار جمع السلاح الفلسطيني بـ"القرار السيادي اللبناني البحت" وليس مطلبا خارجيا، ما الذي يبرر هذه النظرية إذا لم تستكمل العملية؟

□ انا لم اقل يوما انه قرار لبناني بحت، لدينا واجبات دولية في القرار 1701 وهناك واجبات اقليمية ايضا لا يمكن التهرب منها او نفيها او تجاهلها. لكن في النهاية، وبغض النظر عن كل الالتزامات الخارجية، الامر ينتهي داخليا عند وجود الدولة من عدمه. فوجود اي سلاح غير شرعي متفلت في ايدي آخرين يعني انه ليس هناك دولة. المنطق يقول ان نطالبهم بما طالبنا اللبنانيين به، فلا سلاح خارج مؤسسات الدولة.

رئيس لجنة الحوار اللبناني - الفلسطيني السفير رامز دمشقية.

■ ما هو مصير ما تبقى من اسلحة، وهل ستبقى تلك التي تحمي تجار المخدرات وتهدد المواطنين؟

□ بعض الفصائل تعتبر ان سلاحها مرتبط بحق العودة، وهو لم يحقق لهم العودة خلال 77 عاما. في هذا العهد، هناك التزام بناء دولة، وما تبقى من السلاح الحربي لن يكون خارج الدولة. يبقى السلاح الفردي الذي قد يتحول لحماية الشخصيات وهو امر طبيعي. هناك ايضا سلاح لا يزال في يد العصابات، وهم كثر. كما فهمت، ان اهل المخيمات يشعرون بالارتياح، وهم يعتقدون انه كلما صادرنا سلاحا وفرنا عليهم وجود فتيل قد يطيح بحي او بناية. من الطبيعي ان مَن لديه عمل في التجارة او الدعارة، لن يكون مرتاحا. لا اخفي القول ان عدد الفلسطينيين مثلا في مخيم شاتيلا لا يتعدون 30% من سكانه، والباقي من جنسيات مختلفة افريقية وعربية وآسيوية. في المرحلة الانتقالية ستكون هناك دوريات مشتركة يصار الى الاتفاق عليها، الى ان تدخل قوى الامن الداخلي الى المخيمات.

> **القمة اللبنانية - الفلسطينية اكدت انه لا حاجة الى السلاح الفلسطيني في لبنان**

■ قالت قيادة الامن الفلسطيني ان المخيمات اصبحت تجمعات مدنية، وتتوقع تقديم السلطات اللبنانية بعض الخدمات للفلسطينيين؟ فهل هي مهمتكم انتم؟

□ بالتأكيد انها عملية يجري تحضيرها، وستكون الاجراءات على عاتق مجموعة من الوزارات كالداخلية والعمل والمال والاشغال والدفاع والصحة وغيرها عدا عن المؤسسات المعنية، وانا على تواصل مع الجميع. كان هناك مطلب قديم لديهم لتوفير مواد البناء كالإسمنت وغيره، لكن الامور كانت مقننة. التقينا قائد الجيش، ووضعنا آلية لتأمين الضروري وفق آلية تعدها "الاونروا" تحدد فيها حاجاتها في طلب يرفع الى قيادة الجيش لتنظيم دخولها والافادة منها، وفق رقابة مشددة لضبط الوضع. نحن في نقاش مع تجمع المهندسين الفلسطينيين لنسمح لهم بالعمل بالتنسيق مع نقابة المهندسين اللبنانيين، فهم من خريجي الجامعات اللبنانية. كما ان الحوار انطلق مع وزارة الداخلية ليسمح لهم بالعمل في مجالات عدة، ونسعى لدى المالية لتخصيص قطعة ارض لبناء مدرسة في صور. في الرشيدية وفرنا تمويلا لمد شبكة الصرف الصحي من جنوبه الى شماله، تضخ المياه المبتذلة الى محطة التكرير في صور. كلها امور لتحسين الظروف المعيشية وعدم بقاء الفلسطينيين عالة على مجتمعهم وعلينا. الجميع يعرف ان الفلسطيني يعيش ويعمل في لبنان ويصرف امواله فيه ويحرك الاقتصاد، فيما الاجانب الآخرون لا يصرفون أكثر من ربع مدخولهم في لبنان. فلماذا لا يستطيع الفلسطيني ان يكون له الحق في توريث ابنه ملك؟

■ الى اي حد ربط بعض الفصائل هذه المطالب بمصير سلاحهم، أم بأمور ومطالب اخرى؟

□ هذه القضايا غير مرتبطة بالسلاح ابدا، وهي موضوع معالجة ونقاش مستمر. فكما نريد منهم سلاحهم نريد لهم ان ينالوا حقوقهم، وليس هناك اي رابط بين هذه الامور. نحن نسعى الى تأمين هذه الحقوق.

■ هل ستكون هذه الاجراءات كافية للاستقرار وتحسين العلاقات المنشودة بين اللبنانيين والفلسطينيين؟ وهل من مخاوف امنية؟

□ لا اريد ان أفكر بهذه الطريقة، نحن كلجنة حوار نحاور ولا نملك اي مدرعة او اسلحة. لكن كدولة لا نريد ان نفكر بأي طريقة غير سلمية لتسليم السلاح. عليهم ان يسلموا اسلحتهم سلميا، ونحن مستعدون لتحمل مسؤولياتنا والمحافظة على امن جميع المقيمين على الاراضي اللبنانية من فلسطينيين وغيرهم، وهذه مهمتنا كدولة. اما بالنسبة الى الاستقرار المنشود، ◄

◄ فاعتقد ان تحويل المخيم من مجموعة معسكرات امنية مغلقة الى مجتمع مدني، سينعكس ايجابا على المخيم ومحيطه. حين يصبح الفلسطيني قادرا على مغادرة المخيم للعمل وتوفير المال لعائلته، يتحول السلاح الى امر هامشي بدلا من ان يكون جزءا من ثقافته. فالولد الفلسطيني عندما يطلب سيارة صغيرة تعمل على الكهرباء للعب، افضل من ان يطلب كلاشينكوف من خشب او بلاستيك ليشعر برجولته. هذه نقلة نوعية من ثقافة الى اخرى أكثر امانا، وهو مسار طويل. كلنا ندرك ان مواجهة البطالة وتوفير فرص العمل ومحو الامية، امور مطلوبة لمصلحة الشعب الفلسطيني.

■ هل من تمايز بين مواقف بعض المنظمات ومع تلك المنضوية تحت راية السلطة الفلسطينية؟

□ نعم هناك تمايز، ولم نتواصل بعد الى الاتفاق مع الجميع. نعرف ان هناك المنظمات الاصولية الصغيرة، وسيكون الحوار معها اصعب. اما على الارض فقد تختلف الأمور، فهم لا يمثلون نسبة كبيرة، وإذا توافقنا مع الاكثرية لن يكون لهم اي تأثير. سكان المخيمات يعرفون ذلك، وهناك مَن هم اخطر يعملون بسرية، لكنهم لن يعيقوا مهمتنا لأن سلاحهم موجه الى بعضهم البعض.

■ هل سيتغير شي بالنسبة الى الوجود الفلسطيني بعد الاعتراف بالدولة الفلسطينية كما حصل مؤخرا؟

□ انا شخصيا وحتى المدى المنظور، لست الوحيد الذي لا ارى اننا سنصل الى مرحلة تكوين هذه الدولة، علما ان الطريق الى هذه الخطوة طويلة. فاذا كان الاعتراف بالدولة خطوة مهمة، فهي لن تغير في ما يجري على الارض، بعكس المطلوب. ما اتمناه ان يحققوا هذه الدولة ان كان ذلك ممكنا، ولنفكر ما بعد هذا الوهم.

"تسلمنا اكثر من 20 شاحنة من مخيمات الشمال والجنوب وبيروت"

■ من ضمن تركيبة لجنة الحوار اللبناني - الفلسطيني كان هناك ممثلون للاحزاب اين هم اليوم؟ وهل تفكر بضمهم مجددا؟

□ صحيح كان هناك ممثلون للاحزاب اللبنانية ايام سلفي. ما بين عامي 2017 و2019 كان هناك من يمثل الاحزاب اللبنانية بعدما ضم اليها ممثلين عن 7 ممن يمثلون شرائح البلد. كانوا يمثلون احزاب القوات اللبنانية، الكتائب اللبنانية، التيار الوطني الحر، الحزب التقدمي الاشتراكي، امل، حزب الله والمستقبل. وقد توصلوا الى رؤية لبنانية حول الوجود الفلسطيني في لبنان، مما ازال الكثير من العقد وقرب وجهات النظر بين الجميع، لكنه لم يترجم بعد في انتظار ترجمة ما قالت به، وتعديل ما يجب تعديله من القوانين واستحداث اخرى بعدما نالت موافقة مسبقة منهم. وهو امر منوط بما سيكون مطروحا على مجلس النواب من تعديلات على قوانين العمل، لتحقيق ما هو مطلوب من حقوق للفلسطينيين. في المناسبة، انا على تواصل متقطع معهم والتقي بهم من وقت لآخر. لا حاجة لأي خطوة اخرى بعد ان توافقوا على تلك الوثيقة باسم احزابهم. إذا تمت عملية تسليم السلاح ستكون الامور اسهل، وفي حال العكس الامور قد تتعقد.

■ اجرت لجنة الحوار السابقة تعدادا للفلسطينيين في لبنان، هل هناك ارقام دقيقة؟

□ اجريت العملية من قبل وتوصلوا الى ارقام محددة، لكن العدد تراجع كثيرا. وبحسب معلوماتي هناك 170 ألف فلسطيني في لبنان. يمكن اضافة 30 ألفا آخرين قدموا من سوريا، وهم مسجلون لدى "الاونروا".